علي ما تقدم انه الصواب فيخرج عن باب افعنلل كما تقول في احبنطي
مثلا افعنلي دون الثاني فان الحرف الذي بعد الفاء والعين
فيه اصلي فيعبر عنه باللام مماثلا كان او لا وانما تعرض للفرق بين
هذين البابين لحصول اللبس بينهما باتحاد الزنة بينهما وهو
افعنلل واللام المعرف فيها للعهد الذكري وهو الاول او
المثانية وفتح اللام الاولى مخففة والاخيرة مشددة هذا الضبط
باعتبار الحاصلة له مع الاستعمال واما حال الوضع فقبل وهو كذلك
فيكون بناء مقتضيا وهو ظاهر صنيع الشارح والمصنف وقيل هو
بناء ملحق باخرنجم فاصله فشعر كحرجم زادوا فيه الهمزة واحد الرائين
ثم نقلوا الى العين فتحة الراء الاولى ليتوصلوا الى ادغامها في الثانية
فوزنه في الاصل افعلل لكن الاولى مدغمة في الثانية واستدل
على الحاقه باخرنجم باتحاد مصدريهما اقول فكانهم لما اختاروا هذا
القول لما ان الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها
واقعة فيه موقعها في الاصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر
ومجرد اتحاد المصدرين لا يكون دليلا على الالحاق بل لا بد مع ذلك من
استيفاء شرائط الالحاق والله اعلم الفعل الذي يتعدي الى اللفظ
المخصوص الذي يتعدى هو سبب تعدي مدلوله وهو الحدث من الفاعل
الذي من التي هي لابتداء الغاية مع ان يتعدى ستعد بنفسه لافادة ان
الفاعل مبداه وانه ليس له مبدا غيره يتعدى منه اليه ثم الى غيره
كما في شان من سافر من الشام الى البصرة ثم الى الكوفة فان المستعمل
فيه تعدى من البصرة الى الكوفة فقول الشارح ان يتجاوزه ليس مطابق
لمراد المصنف من افادة ما ذكرنا ثم لو كان المراد بالتعدي التاثير العلي
لكان ذكر من وحدها شيئا الى المفعول به ينبغي ان يكون الباء
فيه

للالصاق الذي اي الصق الفعل به او المقابلة كما قال الرضي
وان يكون المراد بالمفعول به الجنس لتناول المفعولين والثلاثة
في ظننت زيدا عالما واعلمت زايدا بكرا او في تناول التعريف
نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى الثاني نظرا
الى العلم والاعلام انما يقع على غيرهما كقولك ضربت زيدا مدخول
الكاف هو جزئي لما قبلها المقصود بذكره توضيحه وهو هنا قولك
لا يصح ان يراد به حقيقة وهو التلفظ اذ ليس من جزئيات
الفعل المتعدي فوجب حمله على القول وضربت زيدا الغرض عطف
بيان قال مناه السيد في بعض حواشيه في قول الشارح عنه
ذكر المتن قوله كذا فان الفعل الذي هو ضرب قد جاوز
الفاعل الى زيد هذا بيان لما حصل التعدي له ومنه واليه على
الحقيقة وسببه صحة نسبة التعدي الى لفظه الدال عليه في
التعريف فقوله الفعل الذي هو الضرب لم يقصد به بيان الفعل
الواقع في التعريف بل بيان مدلوله فالدور الذي قد يتوهم
لزومه لتعريف المصنف بسبب اشتماله على ما يتوقف معرفته
على معرفة المعرف بالفتح المتوقفة على معرفة المعرف بالكسر
واجزائه مدفوع عن التعريف فان المراد بقوله يتعدي الواقع
في التعريف معناه اللغوي وهو مطلق التجاوز كامر والمراد
بالتعدي الذي هو معرف معناه الاصطلاحي وهو الناصب
المفعول به فمعنى يتعدي لا يتوقف معرفته على معرفة معنى التعدي
وفي كون هذا التوهم دورا نظر وهو تعريف الشيء بما يتوقف
عليه او التوقف يقتضي التغاير بين المتوقف والمتوقف عليه
بل هو تعريف للشيء بنفسه اذ عرف الفعل المتعدي بالفعل

Copyright © King Saud University